

انتاج المصايد البحرية وقضائياها

ولابد من الادراك أيضاً بأن المشكلات القائمة تمتد الى ما يتجاوز قطاع مصايد الأسماك. فالشعب المرجانية وغيرها من الموارد البحرية والساخالية، مثل المنغروف ومصبات الأنهار، تعد من أكثر النظم الايكولوجية تنوعاً وتكمالاً وانتاجية على سطح الأرض. وكثيراً ما تضطلع بوظائف ايكولوجية مهمة، وتتوفر الحماية الساخالية، كما أنها موارد مهمة لتوفير الغذاء والطاقة وخدمة السياحة والتنمية الاقتصادية. وتعانى هذه النظم البحرية والساخالية، في أنحاء كثيرة من العالم، من الإجهاد أو تتعرض للخطر من عدة مصادر، بشرية كانت أو طبيعية.

مستويات المصيد

على الرغم مما شهده المصيد البحري من زيادة خلال السنوات العشرين الماضية، حدثت بعض التغيرات المهمة فيه (الشكل رقم ٤). ففى عام ١٩٧٣، تجاوز انتاج بلوق آلاسكا المصيد من أي صنف آخر بمفرده. واحتل المصيد من أسماك قد الأطلسي المرتبة الثانية من حيث الصخامة. وجاءت الأصناف الرئيسية الباقية من أصناف السطح. وبحلول عام ١٩٨٣ سجل المصيد من بلوق آلاسكا زيادة جديدة وظل يمثل النوع الرئيسي في المصيد، إلا أن قد الأطلسي تراجع إلى المرتبة الخامسة. وفي عام ١٩٩٣، تراجع بلوق آلاسكا إلى المرتبة الثانية من الأهمية واحتل القدر المرتبة التاسعة بعد التونة الوثابة.

والمغربى من هذه التغيرات هو أن الزيادة في المصيد البحري جاءت أساساً، منذ عام ١٩٨٣، من الأصناف السمكية المتوافرة على السطح الضحل، فضلاً عن بلوق آلاسكا. وشهد المصيد من القد والنازلى والحدائق انخفاضاً مطرداً، باستثناء زيادة مصيد الحديق في شمال شرق الأطلسي بعد ١٩٩١.

ويستحوذ عشرون دولة على ثمانية في المائة من المصيد البحري العالمي. وقد كان هذا هو النمط السائد منذ عام ١٩٧٠ على الرغم من تغير بعض الدول، وهو تغير يرجع أساساً إلى توسيع نطاق الولاية الوطنية على المصايد. ويتضمن الشكل رقم ٥ هذه الدول العشرين التي تحتل مكان الصدارة. كما يتضمن الجدول ٨ الوارد في الملحق المزيد من المعلومات عن المصيد بحسب الدول التي كانت

تنتج ١٥٠ ٠٠ طن أو أكثر في ١٩٩٢ - ١٩٩٣.
وقد سبق وأبرزت منظمة الأغذية والزراعة الانخفاض

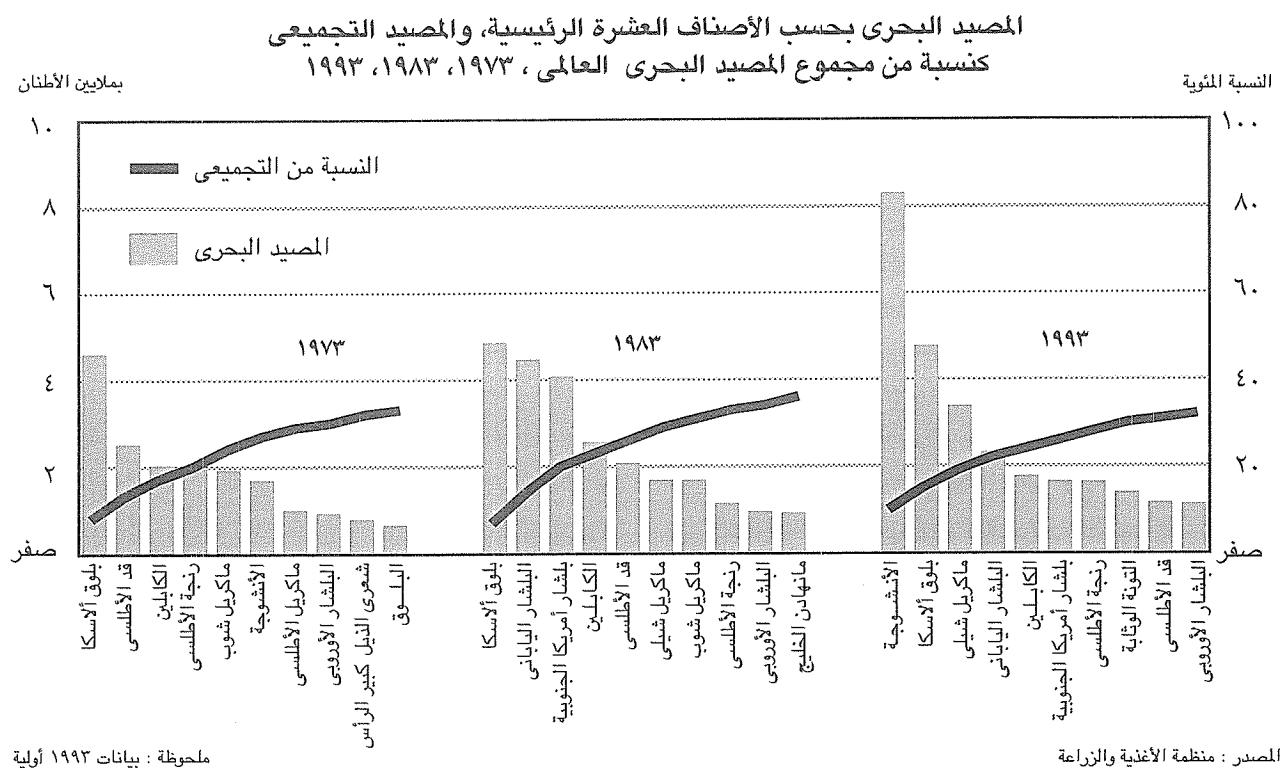
توفر الموارد البحرية الحية مصدراً مهماً للبروتين في الكثير من الدول، ويعد استخدامها ذا أهمية كبيرة للمجتمعات المحلية والسكان الأصليين. وتتوفر هذه الموارد الغذائية في سبيل العيش للملايين من السكان، ويمكن أن توفر، إذا ما استخدمت على نحو مستدام، إمكانيات متزايدة لتلبية الاحتياجات التغذوية والاجتماعية ولاسيما في الدول النامية. وقد استطاعت هذه الدول أن تزيد من حصتها في مجموع المصيد العالمي وفي التجارة الدولية بصورة كبيرة خلال السبعينيات والثمانينيات، بل واستطاعت أن تتجاوز الدول المتقدمة منذ عام ١٩٨٥.

غير أنه في بداية التسعينيات، كان نحو ٦٩ في المائة من الأصناف التقليدية في العالم قد استغلت استغلالاً كاملاً أو أقرب في استغلالها، أو استنفذت، أو في مرحلة التجديد بعد أن كانت قد استنفذت. ويعتبر هذا الوضع غير قابل للاستدامة على الصعيد العالمي، ويمكن بسهولة رؤية ما حدث من تدمير ايكولوجي واقتصادي ضخم نتيجة لذلك. وعلى ذلك، فإن تلبية الطلب على الغذاء من البحار خلال العقود القادمة تتطلب تحقيق تقدم على صعيد صيانة مصايد الأسماك وإدارتها، وفي مجال تربية الأحياء المائية. ويطلب تحسين الإدارة التركيز على : التحكم في جهد الصيد، وخفض الطاقة الزائدة في الصناعة، وقرارات تخصيص الموارد، وتحديد حقوق أكثر فعالية للمستخدمين، وزيادة المشاركة في صنع القرارات المتعلقة باستخدام الموارد، وتطبيق نظام متعدد الأصناف وايكولوجي يستند إلى المنهج التخططي في صيانة المصايد وإدارتها.

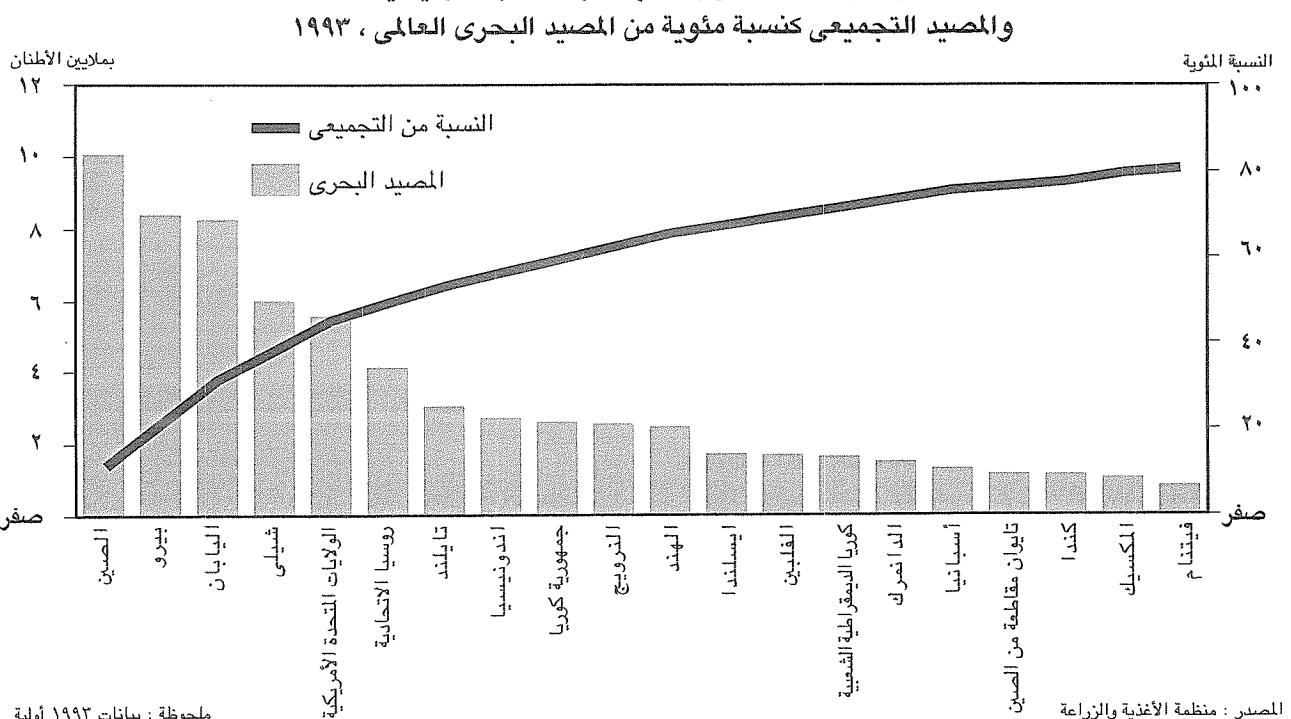
وتتطوّر عمليات الاستزراع في البحار وعلى السواحل على إمكانيات كبيرة لتحسين انتاجية المحيطات، إلا أن هذه الامكانيات لن تتحقق بدون تحسين إدارة البيئة.

ولذا يحتاج الأمر إلى ادخال تغيرات كبيرة على استراتيجيات تنمية مصايد الأسماك، وعلى وسائل الدفاع عن موارد الموارد السمكية، والبيئة المتصلة بها، في مواجهة النشاطات غير السمكية، من أجل تحسين السلامة الاقتصادية لهذه المصايد وصيانتها قاعدة مواردها. ويحتاج تحقيق هذه الامكانيات إلى زيادة المعارف الخاصة بالموارد البحرية الحية، ولاسيما المخزونات والأصناف غير المستغلة بالقدر الكافي، ونقل واستخدام التكنولوجيا الجديدة، والنهوض بمرافق المناولة والتصنیع لتجنب الخسائر، وتحسين تدريب العناصر المدرية الازمة لإدارة الموارد البحرية الحية وصيانتها بفعالية.

الشكل رقم ٤



الشكل رقم ٥



مناطق الصيد المهمة من الناحية التجارية في العالم للأفراط في الاستغلال. ويلخص الشكلان رقم ٧ ورقم ٨ حالة بعض هذه المخزونات والمناطق.

وقد اضطلع بعض الدول بأعمال الصيانة والإدارة في بعض مناطق العالم كوسيلة لإعادة تجديد المخزونات. فقد اتخذت كندا والولايات المتحدة تدابير صيانة وإدارة تقديرية للغاية في شمال غرب المحيط الأطلسي نتيجة لانخفاض الشديد في عدد من المخزونات المهمة من الناحية التجارية.

وقد ذلت معظم مخزونات أسماك القاع الرئيسية في شمال شرق الأطلسي عند مستوى منخفض، واستمرت بعض الأصناف في اتجاهاتها المنخفضة المتواصلة منذ فترة طويلة. وإذا استمرت معدلات النفوق عند الصيد في هذه المخزونات عند مستواها الحالي في بحر الشمال، فإن من المتوقع أن تبقى هذه المعدلات قريبة من الحدود البيولوجية الآمنة أو تتجاوزها، وتكون الحاجة ملحة إلى إجراءات صيانة وإدارة فعالة لتدارك هذا الوضع.

غير أن القدر القطبي في منطقة شمال شرق الأطلسي استجاب بصورة جيدة لتدابير الصيانة والإدارة الفعالة التي فرضت منذ أواخر الثمانينيات. ومع ذلك، فإن مخزونات القدر الأيسلندي تعاني من صعوبات خطيرة عند مستواها المنخفض الخطير الحالي. وبين الشكل رقم ٩ سجل الصيد من جميع أصناف القدر الأطلسي.

وفيما يتعلق ببحر البلطيق، تعرض القدر لمعدلات عالية ومطردة الزيادة من النفوق عند الصيد، التي أدت، بالاقتران مع الظروف البيئية المعاكسة، إلى انخفاض معدلات الأجيال الجديدة من الأسماك، مما جدأ المجلس الدولي لاستكشاف البحر إلى التوصية بفرض حظر كامل على صيد القدر في الجزء الأوسط من البحر.

وأخذت كميات الانزال الكلية من البحرين المتوسط والأسود مجتمعين في الانخفاض عن مستوياتها الانتاجية السابقة. ويرجع هذا الانخفاض أساساً إلى الانخفاض الشديد في كميات الانزال من الأنشوحة من البحر الأسود، نتيجة للفزو العرضي الذي تعرض له من قناديل البحر (ctenophore). وقد بدأ العمل في تحديد تدابير المكافحة الممكنة لإعادة النظام الإيكولوجي للبحر الأسود إلى مستوياته الانتاجية المعتادة.

وفي جنوب شرق الأطلسي أدى نظام الصيانة والإدارة الذي فرضته تامبييا إلى زيادة انتعاش المصيد، في حين تحققت تحسينات في جنوب غرب الأطلسي في الإدارية المشتركة للحبار في المنطقة الواقعة أمام سواحل فوكแลند/مالفيناس.

ومازال المحيط الهندي يعاني من مناطق الصيد القليلة

في كميات الانزال وأحوال المخزونات من الأصناف الصدفية وأصناف القاع عالية القيمة، وتكرار الاستعاضة عن هذه الأصناف بأصناف أخرى منخفضة القيمة الاقتصادية^(٤). وقد تركز اهتمام خاص على الزيادة الكبيرة في طاقة الصيد، باعتبارها من أهم أسباب الأفراط في استغلال الموارد، وعلى الحاجة إلى اصلاح الخلل القائم بين جهد الصيد والطاقة الانتاجية للمخزونات.

وقد أبلغت لجنة مصايد الأسماك، أثناء دورتها العشرين عام ١٩٩٣، بأن ٦٩ في المائة من المخزونات البحرية في العالم، التي تتوافر عنها بيانات، تعرضت لاستغلال يتجاوز بين الكامل والشديد (٤٤ في المائة)^(٥)، والأفراط في الاستغلال (١٦ في المائة)، والاستفادة (٦ في المائة)، أو تمر بمرحلة انتعاش بطيء للغاية مما تعرضت له من افراط في الصيد (٣ في المائة)، ولذا فإنها تحتاج إلى تدابير صيانة وإدارة تصحيحية عاجلة. ويشير هذا الوضع إلى أن الاهتمام الرئيسي، على الصعيد العالمي، يتتركز على التحكم في جهد الصيد وخفضه حيثما كان ذلك ضرورياً.

وبين الشكل رقم ٦، الذي يستند إلى البيانات الواردة في استعراض «حالة الموارد السمكية في العالم، الموارد السمكية البحرية» Review of the state of world fishery resources: marine fisheries المخزونات من أسماك القاع وأسماك السطح والقشريات والرخويات المتوافرة في مختلف المناطق في محيطات العالم، في حاجة عاجلة إلى تدابير صيانة وإدارة تصحيحية. كما بين الشكل رقم ٦ عدد المخزونات والمناطق التي لا تتوفر عنها أية تقديرات والتي يتبعن اتخاذ تدابير إدارة تحوطية بشأنها (أنظر الأطار رقم ٢).

حالة بعض المخزونات السمكية الرئيسية ومناطق الصيد

يتعرض الكثير من الأصناف السمكية الرئيسية وأو

(٤) انظر الوثيقة الصادرة عن منظمة الأغذية والزراعة عام ١٩٩٣ والمعروفة "مصايد الأسماك العالمية بعد عشر سنوات من صدور اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام ١٩٨٢" ، والوثيقة COFI/93/4، ونشرة "استعراض حالة الموارد السمكية البحرية في العالم" الصادرة عن منظمة الأغذية والزراعة ضمن سلسلة دراسات مصايد الأسماك تحت رقم ٣٣٥ عام ١٩٩٤، والنشرة التي أصدرتها المنظمة عام ١٩٩٥ بعنوان "Review of the state of world fishery resources: marine fisheries". FAO Fisheries Circular No. 884. Rome.

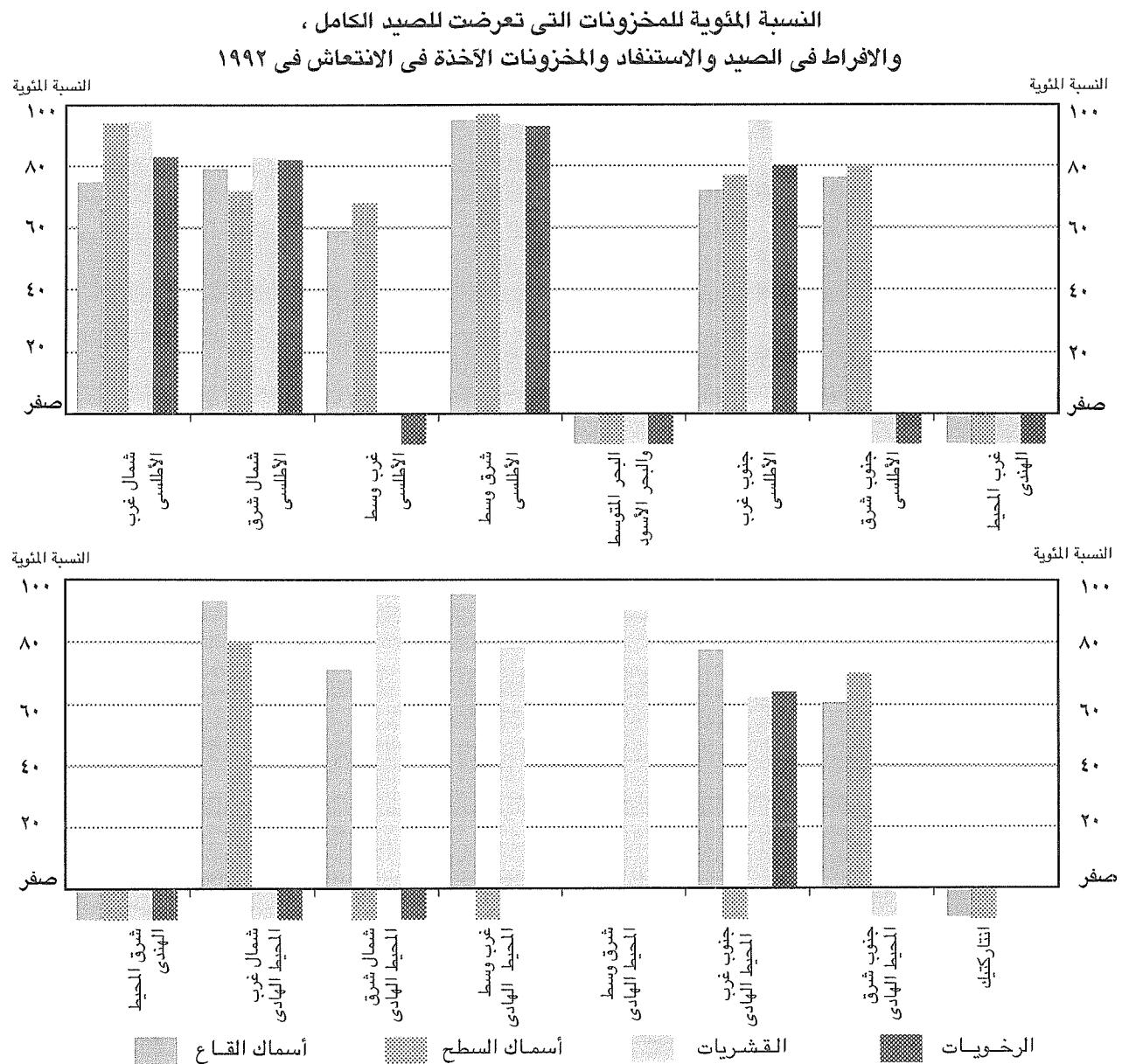
(٥) يستند تحديد مستوى استغلال المخزونات "بالكامل أو الشديد" إلى وضع المصيد الأقصى المستدام وقيمه، ونظرًا لشكوك المحطة بالوضع على نحو دقيق، يعتبر مستوى الجهد قريباً من ذلك اللازم لانتاج الغلة القصوى المستدام، أو يتجاوزه بصورة طفيفة.

الانزال من المنطقة، وقد وصلت هذه النسبة الآن إلى أكثر من ٢٠٪، المائة من مجموع المصعد.

وعلى الرغم من أن منطقة الرصيف الواسعة في غرب وسط المحيط الهادئ، والمتدة من ماليزيا إلى بحر ارافورا، تعد غنية بالموارد من أسماك القاع، فإن المصيد الاجمالي منها يشهد بعض الانخفاض. ويرجع ذلك إلى الافرط في صيد بعض المخزونات في العديد من المناطق، وذلك على الرغم من أن الانخفاض الضخم في هذه المخزونات قد عوضته زيادة المصيد من مناطق الصيد الجديدة. ويقتضي تعزيز الزيادة في الانتاج الشامل من هذه المناطق الجديدة، فرض تدابير لصيانة المخزونات التي أفرط في استغلالها

التي شهدت زيادة في المصيد، ولاسيما من التونة الوراثية، وصفراء الزعناف. وفي المنطقة الجنوبية، استمرت استراليا في تعديل نظم الصيانة والادارة التي فرضتها في عدد من المصايد، ويتركز الاهتمام الآن على مصايد سمك القرش. وانخفض المصيد من شمال غرب المحيط الهادئ منذ ١٩٩٠، وذلك في الغالب نتيجة للتنقيبات في وفرة البشرار الياباني. غير أنه أمكن تعويض الانخفاض بزيادة انتاج الاستزراع البحري للفقريات في الصين. وقد اقتضى الافراط في صيد البشرار ألاسكا في مناطق بحر أخوتسك ومحيط نيمورو فرض اجراء دولي. واستمرت الزيادة في نسبة الأسماك منخفضة القيمة غير المميزة من كميات

الشكل رقم ٦



ملحوظة : الأعمدة الموجودة تحت الصفر تشير إلى أن المخزونات غير معروفة

المصدر : منظمة الأغذية والزراعة